Al HIKMAH JOURNAL, OCTOBER 2019,
VOL 2, ISSUE 4
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

منهج العلامة عبد الله بن زيد آل محمود في حوار الأديان – النصرانية نموذجًا

شقر جمعة الشهواني[1]

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى إبراز جهود الشيخ محمود بن زيد -رحمه الله- في أدب الحوار، لا سيما أن الشيخ كان له أسلوب راقٍ جدًا، ولديه سعة صدر وتواضع للحق، وبضاعته العلمية غزيرة، لذا هدف الباحث أن يجمع بحثه بين القواعد العلمية للحوار وأخلاقياته، وبين تطبيقها من عالم قدير التزم بها، وقد استخدم المنهج الاستقرائي التحليلي.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج، منها: أن الشيخ كان له مصادره التي ضبط بها قواعده العلمية وآدابه في الحوار؛ وهي: القرآن الكريم، السنة، الإجماع، والعقل، ومراعاته للعلوم التطبيقية الحديثة، واللغة العربية وقواعدها وغيرها. وأن منهجه قائم على عدة قواعد علمية كاستخدام الطرق العلمية وعدم اعتبار غيرها لمعرفة صحة المعلومة، النظر في كلام المخالف ودراسة ومناقشة أدلته، الاتفاق على منطلقات ثابتة وقضايا مُسَلَّمة وغيرها، وآداب تميز بها، كالتزام القول الحسن، الحرص على توحيد الصف، والبُعد عن التعصب. وقد أوصى الباحث في نهاية دراسته بضرورة دراسة منهج وتراث الشيخ لما فيها من فوائد علمية في أدب الحوار.

[1] **برنامج مقارنة الأديان – كلية الدراسات الإسلامية، جامعة حمد بن خليفة لعام 2016-2017م**

Abstract

The study aimed to highlight the efforts of Sheikh Mahmoud bin Zaid - may God have mercy on him - in the literature of dialogue, especially that the Sheikh had a very fine style, and he has the capacity and humility of the right, and its scientific abundance is Copious , so the researcher aims to combine his research between the scientific rules of dialogue and its ethics, and their application of them from a great scientist who abided by them , He has used the analytical inductive method.

The study also found several results, including: that the Sheikh had his sources which set his scientific rules and ethics in the dialogue, namely: Quran, Sunnah, consensus, mind, and its observance of modern applied sciences, Arabic language and rules and others. And its methodology is based on several scientific rules such as the use of scientific methods and not to consider others to know the validity of information, to look at the words of the violator and study and discuss evidence, To agree on fixed premises and issues of Muslim and other, and ethics characterized by the obligation to say good, the concern to unite the class and the distance from intolerance. The researcher recommended at the end of his study the need to study the curriculum and heritage of the Sheikh because of its scientific benefits in dialogue literature.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله رب الأولين والآخرين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وبعد:

فإن هذه البحث يعتني بشخصية عالمية برزت في قطر، وملأت فتاويه الآفاق وتناقلها العلماء والعوام، حيث كانت تتسم بالسماحة والأصالة في قضايا لا يستغني عنها المسلم، وأشهرها ما كان يتعلق برمي الجمرات، وقد كان -رحمه الله- مؤسسًا للقضاء الشرعي، بل ذكر الانتداب البريطاني أن الشيخ محمود[1]-رحمه الله- كان حارسًا للشريعة قائمًا لحدودها مانعًا عن تهميشها واستبدالها بالقانون البشري، ومما ينبغي أن يعلم أنه يضاف للشيخ جهوده في علم الأديان، حيث كانت له مقالات حول طعام النصارى من ناحية فقهية، كما كانت له جهود دعوية، حيث خطب خطبة العيد في عاصمة بريطانيا، وبُثَّت خطبته في الإذاعة، وله كلام عن قساوستهم ونشاطهم، ولديه رصيد وافر من الجهود في علم الأديان، كما أقام منهج لآداب الحوار، أشير إليه في هذه الدراسة.

وتهدف الدراسة إلى التركيز على ثلاثة نقاط رئيسية كان يتميز بها الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود -رحمه الله-، أولها مصادر القواعد العلمية والآداب عند الشيخ، لما للمصادر من أهمية، حيث إنها تدل على المنهج من حيث اعتبار المصدر أو إلغاءه، وتدل على ثقافة وعقل العالم، وثانيها: ذكر بعض القواعد العلمية التي كان يتبناها الشيخ في حواره، وثالثها: ذكر آداب الشيخ -رحمه الله- في الحوار.

خطة البحث:

وجاءت خطة البحث متضمنة مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة على النحو التالي:

مقدمة: بينت خلالها أهمية الموضوع وهدفه، ومنهج الدراسة فيه.

---

(1) هو الشيخ عبد الله بن زيد بن عبد الله بن محمد بن راشد بن إبراهيم الشريف، ولد رحمه الله في حوطة بني تميم في جنوب نجد بالمملكة العربية السعودية سنة 1329ه، وهو -رحمه الله- من الأشراف، إذ يعود نسبه الشريف إلى ذرية الحسن بن علي بن أبي طالب، وتوفي في يوم الخميس أواخر العشر المباركة من شهر رمضان سنة 1417ه عن عمر يناهز التسعين عامًا، بعد سنة كاملة من ملازمة المرض. كانت مؤلفاته في علوم مختلفة، فله مؤلفات في العقيدة والفقه، منها: "عقيدة الإسلام والمسلمين"، "تثقيف الأذهان بعقيدة أهل الإسلام"، "الإيمان بالأنبياء بجملتهم وضعف حديث أبي ذر في عددهم"، "وجوب الإيمان بكل ما أخبر به القرآن من معجزات الأنبياء"، "يسر الإسلام في أحكام حج بيت الله الحرام"، "الرسالة الموجهة إلى علماء الرياض الكرام في تحقيق القول برمي الجمار قبل الزوال". ينظر: عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد آل محمود، جواهر الشعر، وزارة الثقافة والفنون والتراث – دولة قطر، ط2013/2م، ص29؛ الشيخ محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن منصور بن عبد القادر بن محمد بن علي بن حامد بن ياسين (1250 – 1333هـ)، حمد الجاسر، جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد، القسم الثاني، ص728؛ د. عبد العزيز بن أحمد البداح، منهج الشيخ العلامة عبد الله بن زيد في تقرير العقيدة، دار كنوز إشبيليا، ط1 1432ه – 2011م، ص27.

المبحث الأول: مصادر الأصول عند الشيخ محمود بن زيد.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: القرآن الكريم.

المطلب الثاني: السنة النبوية.

المطلب الثالث: الإجماع.

المطلب الرابع: العقل.

المطلب الخامس: مصادر أخرى.

المبحث الثاني: القواعد العلمية عند الشيخ محمود.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفرق بين القواعد العلمية والآداب.

المطلب الثاني: أهم القواعد العلمية التي اعتمدها الشيخ رحمه الله.

المبحث الثالث: وفيه آداب (أخلاقيات) الحوار عند الشيخ.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التزام القول الحسن،وتجنب منهج التحدي والإفحام.

المطلب الثاني: حرصه على توحيد الصف.

المطلب الثالث: تقدير الخصم واحترامه والتماس العذر له.

المطلب الرابع: البُعد عن التعصب.

المطلب الخامس: ضرورة البيان.

- **أهم النتائج والتوصيات.**
- **قائمة المصادر والمراجع**

وختامًا: أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في بحثي هذا إلى الصواب، وحسبي فيه أني كنت حريصًا عليه، وأن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون هذا العمل ذكرًا طيبًا في صحائف أعمالنا يوم نلقاه.. آمين

المبحث الأول:
مصادر أصول الحوار عند الشيخ

تمهيد:

كل مُحاوِر لابد له من مجموعة من القواعد العلمية والآداب يلتزمها في حواره ومناقشاته لغيره، وقبل الحديث عن القواعد والآداب لابد من تحديد المصادر التي كان يعتمدها الشيخ في حواره، وهي ما أسماه الباحث بالأصول، ويُعرف هذا إما من عزوه لها أو بذكره الأصول التي أخذ منها، أو يكون من خلال معرفة الباحث بمظان هذه القاعدة أو الخُلق.

وقد ظهر من خلال التتبع والاستقراء أن للشيخ –رحمه الله- مجموعة من المصادر التي ضبط بها أصوله العلمية وأدبه في الحوار، وتلك المصادر قد صرّح بها -رحمه الله- في بعض الأحيان، أو ظهرت من خلال الاستقراء والتي بينت مراعاته لها، وهي على النحو التالي:

المطلب الأول: القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كتاب الله -جل وعلا- وهو المصدر الرئيس لكل عالم من علماء الشريعة، وهو المُسمى بالكتاب، ويُعرّفه العلماء بأنه: "كلام الله عز وجل، وهو القرآن المتلوّ بالألسنة المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور".[1]

وهو الحجة البالغة، والكتاب المعجز الذي لا يُقدّم عليه قول، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم عليم، كتاب ليس فيه إلا الخبر الصحيح، فهو من حيث الثبوت قطعي الدلالة، وبعض آياته قطعية المعنى وبعضها ظني المعنى، وهذا الظن من حيث الدلالة.

وقد احتوى القرآن الكريم على عدد من القواعد والآداب العامة في التعامل مع المخالفين عمومًا، وجاء كثير منها معنيٌّ بالحوار، وفيه حث وأمر بتبليغ هذا الدين بالحوار والجدال بالتي هي أحسن؛ فوضع القرآن بعض القواعد وحث على التمسك ببعض الآداب؛ حتى يكون الحوار ذا فائدة ويصل إلى ثمره.

ومن نظر في القرآن الكريم وجد المنطق القويم، إذ يتضح له الحجج العقلية والنقلية في إبطال حجج المخالفين، وفيه ما يدعوهم إلى صراط الله المستقيم، وسيظهر أن ذلك مستنبطًا من عدد من القواعد من كلام رب العالمين.

---

(1) الإمام عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول، دار ابن الجوزي، ط5، ص77.

المطلب الثاني: السنة النبوية:

دل القرآن الكريم على حجية العمل بالسنة النبوية كونها مصدر، وهو سنة النبي ﷺ؛لأن للسنة معانٍ عدة، ليس المقام مقام بسطها، ولكن المقصود بها هي: "ما ورد عن النبي ﷺ من قول غير القرآن، أو فعل، أو تقرير".[1]

وما اعتمد عليه الشيخ في العمل بهذا المصدر؛ هي أقوال المصطفى -صلى الله عليه وسلم- وأفعاله وتقريراته الصحيحة، وبذلك أخرج –رحمه الله- الحديث الموضوع من الاستدلال به[2] وكذلك الأحاديث الضعيفة[3] الذي لا يعوّل عليها عند الاحتجاج، بل كان يحتج -رحمه الله- بالصحيح المتواتر[4] حيث نجزم بحجيته لقوة متنه وسنده.

ويتضح من كلام الشيخ، ومن ردوده على مخالفيه، عنايته-رحمه الله- بالسنة من عدة حيثيات، إذ حفظ -رحمه الله- بعض متونها،[5] وبالنظر في ردوده، مقالاته، واستشهاداته يتبين مدى قربه –رحمه الله- منها والإطلاع عليها، والعناية والاستشهاد بها، وقد اشتغل-رحمه الله- بتصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها،[6] حيث كان على دراية بمصطلح الحديث، ونرى ذلك جليًا عند تناول محفوظاته ومؤلفاته.

ولم يكن الشيخ -رحمه الله- ظاهريًا يأخذ بظواهر النصوص، ولا منكرًا للسنة أو مجحفًا لها، بل كان متوسطًا في التعامل مع الأحاديث كعلماء الفقه عمومًا، ولا تكاد تجد مسألة أو رسالة مما تناولها –رحمه الله- إلا ويُقعد لها بالسنة أول ما يبدأ به ويستند إليه.

---

(1) الإمام عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، ط5، ص87.

(2) الحديث الموضوع: هو الكلام المنسوب إلى رسول الله ﷺ كذبًا، كما هو عند علماء مصطلح الحديث. انظر: الدكتور محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط10، ص111.

(3) الحديث الضعيف: هو الحديث الذي فقد شرطًا واحدًا أو أكثر من شروط صحته، كعدم اتصال السند، أو وجود قادح في أحد رواته، واشترط ابن حجر في فتح الباري ثلاثة شروط للعمل بالحديث الضعيف، هي: 1- ألا يكون شديد الضعف. 2- أن يكون في فضائل الأعمال. 3- أن يكون له أصل من كتب الله أو من السنة الصحيحة.

(4) الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من دون شذوذ أو علة، وأما كونه متواتر فالمقصود به ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، ولابد أن تكون تلك الكثرة في جميع طبقات السند. انظر: الطحان، مرجع سابق، ص44.

(5) ينظر: جواهر الشعر، ص 33.

(6) يظهر ذلك في كثير من المواضع في رسائله، منها على سبيل المثال رسالة (إتحاف الأحفياء برسالة الأنبياء) حيث ضعّف حديث أبي ذر رضي الله عنه، وكذا في رسالة (كتاب الصيام وفضل شهر رمضان) وذكر فيه حديث ابن عباس مرفوعًا وحكم على ضعفه، وفي رسالة (يسر الإسلام في حج بيت الله الحرام) نقل حديث وذكر اتفاق أهل الحديث على تضعيفه.

المطلب الثالث: الإجماع:

الإجماع هو اتفاق علماء العصر من الأمة على أمر ديني، وقيل اتفاق أهل الحل والعقد على حكم الحادثة قولاً،[1] والمقصود بعلماء العصر أو أهل الحل والعقد هم العلماء المجتهدون في الأحكام الشرعية، وكلمة (قولاً) يراد بها أن يكون الإجماع صريحًا، وهو من أقوى صور الإجماع، ويأخذ الشيخ –رحمه الله- بعض القواعد مما أجمع عليه علماء الأمة ولا يخالفهم.

ومما نقله الشيخ في رسائله دالاً على اعتباره للإجماع، رسالته (حكم التفاضل في ميراث الذكور والبنات) حيث ذكر فيها: "وقد أجمع العلماء على كفر من استباح المساواة في الميراث بين الذكور والإناث فيما ورد فيه التفاضل في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ"،[2] وكذلك رسالته (الأمراء المسلطون)[3]: "وقد أجمع علماء المسلمين على كفر من استباح أمراً محرّماً".[4]

وكذلك رسالته (مولد الرسول ﷺ وعموم بركة بعثته) قال عن الصحابة رضي الله عنهم: "وأجمعوا على بداية التاريخ بهجرة الرسول ﷺ"[5]، وما ورد عنه –رحمه الله- في في كثير من رسائله منألفاظ أوردها كأجمع العلماء، وأجمع أهل القبلة، وأجمع آل رسول الله ﷺ، كلمات تدل على حجية الإجماع عنده واعتباره له.

المطلب الرابع: العقل:

يعد ما أجمع عليه العقلاء من الإجماعات المعتبرة، والعقلاء لا تخلوا منهم أمة ولا طائفة، فهم الذين يُجمعون على أقوال وقواعد معينة، فكان الشيخ-رحمه الله- يراعي ذلك، حيث أعطي–رحمه الله- العقل قدره واهتمامه، إذ هو مناط التكليف،[6] وقد ذكرهم في كثير من خطاباته قائلاً: "من الواجب على العقلاء..."[7].

وقد وردت كلمة العقلاء عن الشيخ في كتبه أكثر من خمسين مرة، فتارة يوجه لهم الخطاب، وتارة يذكرهم بالواجب عليهم، وتارة يذكرهم بما أجمعوا عليه، وقد صرّح بذلك –رحمه الله- في رسالته (تحديد الصداق ومعارضة المرأة لعمر بن

---

(1) هو تعريف جمهور الأصوليين، الإمام عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي، تيسير الوصول إلى قواعد الأصول، ط5، ص294؛ سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي، شرح مختصر الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، م3، ص6.

(2) مجموعة الشيخ، م2، ص208.

(3) مجموعة الشيخ، م5، ص427.

(4) مجموعة الشيخ، المصدر نفسه، ص436.

(5) مجموعة الشيخ، المصدر نفسه، ص19.

(6) من موقع الدرر السنية، وهو مرجع علمي موثوق على منهج أهل السنة والجماعة/ موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة/ الفصل الرابع: المذهب الفكرية المعاصرة/ المطلب الثاني عشر: الليبرالية. www.dorar.net. تم النظر 2016/7/30م.

(7) مجموعة الشيخ، م2، ص432.

الخطاب)، وهو يسوق من الأدلة والأحكام ما يخدم فكرته في تيسير مؤن الزواج، وبعد ذكر الأدلة من الكتاب والسنة علّق عليها قائلاً: "إن جميع العقلاء قاطبة متفقون على استحسان تخفيف مؤن النكاح لشمول نفعها لجميع الرجال والنساء".[1]

وهناك من المسلمات العقلية والمقدمات ما لا يصح الخلاف عليها بحال من الأحوال، والمنطق الصحيح يوافق النص الصريح، ويتم إعماله فيما يدركه وفي ميدانه الذي خلقه الله له.

وكان –رحمه الله- في بعض كلامه وأقواله يُصرّح أن ما أتى به من أقوال لا ينافي الشرع، وليس له أن يتعدى حدود الشرع بل الأصل فيه أن يتكلم باسم الشرع، وكذلك يقول ولا يأباه العقل إذ أن خطابه موجه للعقلاء عموماً.[2]

المطلب الخامس: مصادر أخرى:

من المصادر المعتبرة عند الشيخ –رحمه الله- مجموعة نذكرها دون تفصيل، منها مراعاته -رحمه الله- للعلوم الحديثة[3]، وكذلك مراعاته –رحمه الله- للغة العربية، وقواعدها وأصولها التي لا تخفى على أحد ممن له أدنى دراية باللغات، كما راعى الأعراف الاجتماعية التي تُمثّل القانون الاجتماعي الذي لا يمكن مخالفته.

ويتبين لقارئ كتب الشيخ –رحمه الله- وردوده على المخالفين أنه يتابع العلوم الحديثة ويعود إليها، وبعض أقوال الفقهاء قدر درها -رحمه الله-؛ لأن فتاويهم بنيت على معلومات غير دقيقة، وربما كانت رائجة في ذلك الزمن، والتي قد تبين إما خلافها أو إجمالها، وكان في هذا الزمن تفصيلها وتبيانها.[4]

كما اعتمد –رحمه الله- على العلوم التطبيقية الحديثة كمصادر، والتي لا تمثل مجرد نظريات خاضعة للدراسة فحسب، بل وصلت إلى القطعيات والمسلمات، وقد ذكر –رحمه الله- مقولة الإمام أحمد: "ناظروهم بالعلم".[5]

كما كان من المصادر المهمة التي راعاها –رحمه الله- الأعراف؛ لأنه لابد من معرفة أحوال الناس وعاداتهم، ولسعة علم الشيخ ودرايته، ولفقهه وحسن سيرته في بناء الفتوى واستنباط الحكم فإنه لا يترك شاردة ولا واردة إلا وينظر فيها، ويحاول جمع كل

---

(1) مجموعة الشيخ، م2، ص367.
(2) ستأتي أمثلة لذلك في الصفحات القادمة.
(3) المقصود بالعلوم الحديثة أي: الجغرافيا، الفيزياء، الفلك، التاريخ الموثق، وحتى كتب التراث التي لم تكن طُبعت في بعض الفترات الزمنية إما لفقدها أو لعجز الناس عن نسخها.
(4) انظر رسالته (أحكام عقود التأمين ومكانتها من شريعة الدين)، ورسالة (فصل الخطاب في ذبائح أهل الكتاب) ورسالة (الجندية وعموم نفعها للدين).
(5) مجموعة الشيخ، م1، ص82.

ما يمكن جمعه للوصول إلى الحق، وكان من جملة ذلك معرفة أحوال العرب وعاداتهم.(1)

المبحث الثاني: القواعد العلمية عند الشيخ آل محمود

المطلب الأول: الفرق بين القواعد العلمية والآداب:

القواعد العلمية والآداب الفرق بينهما كالفرق بين الجانب العلمي والأدبي، ويمكن القول بأن الآداب يقصد بها الجانب الأخلاقي عند الشيخ، أما القواعد العلمية فهي ما يتعلق بالمعلومة، فالقواعد العلمية تُعنى بالمعلومة من حيث صحتها واختيارها وكل ما يتعلق بها، والآداب هي كل ما يتعلق بطريقة عرض المعلومة، أو طريقة التعامل مع معلومة المحاور الآخر والحوار، وأسلوب استقبال المعلومة من المخالف.(2)

والفرق بين الجانب الأخلاقي والعلمي قد بينه الله عز وجل، وأكد على أهميته، وكان ذلك في خطابه للنبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾(3)، ومعلوم أن النبي -ﷺ- دعوته إلى التوحيد، وهو حق وصواب ويوافق الفطرة والمنطق، مع ذلك أكد الله –عز وجل- على ضرورة الجانب الأخلاقي بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾(4).

المطلب الثاني: القواعد العلمية عند الشيخ محمود –رحمه الله-:

القاعدة الأولى: استخدام الطرق العلمية وعدم اعتبار غيرها لمعرفة صحة المعلومة:

من خلال النظر يتبين إلتزامه –رحمه الله- بالطرق العلمية في نقل المعلومة، حيث تظهر منهجيته في وجهة نظره وتبنّيه للمعلومة، ولبيان صحة المعلومة سيتم ذكر مجموعة من الطُرق العلمية لذلك، ثم يتبعها مثال للشيخ -رحمه الله- في تطبيقه لها، وهي على النحو التالي:

1- إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدّعيًا فالدليل:

فالشيخ –رحمه الله- تجده متمسكًا بالقاعدة العلمية: (إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدَّعيًا فالدليل).(5)

---

(1) مجموعة الشيخ، م3، ص71.

(2) وهذا التفريق اجتهاد أرجو أن أكون قد وفقت إليه، وأرى أنه مناسب للتفريق بين الجوانب الأخلاقية المعنية بتعامل الشيخ مع مخالفه وطريقة التلقي منه والرد عليه، وتعامله مع المعلومة ومع المحاور وطريقة عرضه ونظره فيما عُرض عليه.

(3) سورة آل عمران، آية رقم 159.

(4) سورة آل عمران، آية رقم 159.

(5) قال تعالى: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [البقرة:111]، فهذا عام في كل دعوى، لابد من تصديقها بالدليل.

وقال تعالى: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ اِئْتُونِي**

وهي قاعدة فقهية مشهورة عند أهل العلم[1] مستنبطة من كتاب الله، وجاءت العديد من الآيات التي تدل على طلب دليل صحة المعلومة ومصدرها، منها على سبيل المثال لا الحصر قوله سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[2]، وقوله جل ذكره: ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[3]، وكذا قوله سبحانه: ﴿**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي**﴾[4].

وعمل الشيخ بهذه الطريقة يظهر في كثير من المواضع، فكان لا يذكر قولاً ولا رأيًا؛ إلا وينسبه لقائله، ويبين مصدره وموضعه إن كان في كتاب أو غيره، وأذكر شيئًا منها هنا للتأكيد على التزامه بهذا الأصل، فعند نقله على سبيشل المثال نجده حريصًا على ذكر المصدر، فيذكر الآية ورقمها والحديث النبوي ومصدره من كتب السنة، وكذلك يفعل مع أقوال الرجال أو العلماء عند الاحتجاج بها.

وأذكر مثالاً واحداً، سيظهر من خلاله التزام الشيخ -رحمه الله- بهذه القاعدة، حيث ذكر في رسالته (القدر هو قدرة الرحمن) العديد من الأقوال وردّها إلى موردها، فقال: "قال الراغب الأصفهاني في غريب القرآن"[5]، وقال: "وفي فتح الباري"[6]، وكتب: "وفي الصحيحين"[7]، ونقل عن ابن تيمية وابن القيم والإمام أحمد وغيرهم، وعزا الأقوال لأصحابها[8]، وهذا أمر متوافر عنده لا تخلو منه رسالة من رسالاته، ولم نجد له قولاً مبتورًا، وقد ذكر في رسالته (القول السديد في تحقيق الأمر المفيد): "إننا متى كنا على الحق ولدينا الدلائل العقيلة والنقلية من الكتاب والسنة"[9]، وهذا تصريح منه -رحمه الله- بهذا الأصل.

وهذا الأصل كثير عند الشيخ؛ إلا في الشعر فإنه يذكره أغلبه بقال الشاعر، والشعر كان يذكره لتأكيد معنى غير الشعر، فيذكره لاتفاق الفكرة، أو لاختصار النثر والفكرة ببيت شعر واحد.

2- لا عبرة بالتقليد أو الكثرة:

﴿**بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾[الأحقاف:4]، فطالبهم أولاً بالطريق العقلي، وثانيًا بالطريق السمعي، وعبَّر عنها ابن تيمية -رحمه الله-، بقوله العذب في كتابه: (مقدمة في أصول التفسير) "العلم إما نقلٌ مُصدق، أو استدلال مُحَقَّق"، وهذه الجملة موجودة عند أهل الحديث بكثرة، ومتداولة عند أهل الجدل وأهل الحوار والمناظرة. انظر: الدكتور مساعد بن سليمان الطيار، شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، دار ابن الجوزي، ط5، ص24.

(1) للاستزادة انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الفارق بين المصنف والسارق.

(2) سورة البقرة: آية 111.

(3) سورة آل عمران: آية 93.

(4) سورة النمل: آية 24.

(5) مجموعة الشيخ، م1، ص27.

(6) المصدر نفسه، ص27.

(7) المصدر نفسه، ص30.

(8) المصدر نفسه، ص30.

(9) مجموعة الشيخ، م1، ص200.

النظر في انتشار القول ليس من الطُرق العلمية هكذا صرّح الشيخ –رحمه الله- في كلامه، وأنه لا عبرة من حيث صحة المعلومة بالانتشار، فالشيء المعروف والمنتشر لا يفيده هذا التعريف والانتشار من حيث كونه حقًا أو باطلاً، ولذلك فإن التقليد غير معتبر عنده -رحمه الله-، ولا يعد عند الشيخ من الطرق العلمية لإثبات الحق، فالقول لا يكون معتبرًا أو الحكم مُلزمًا؛ لأن الناس تناقلوه وشاع بينهم، فالتقليد ليس بحجة.

لذلك فإن المعتبر عند الشيخ –رحمه الله- أن الحق لابد له من استدلال عقلي أو نقلي، وهذا لا يحدث إلا بباحث متجرد وقوة للسبر والجرد دون الالتفات إلى العوارض والشواغل، وقد ذكر في رسالته (الإيمان بالقضاء والقدر على طريقة أهل السنة والأثر) متحدثًا عن فهم القدر كأحد أركان الإيمان الستة، فجاء في كلامه ما يدل على عدم العبرة بالكثرة بقوله: "فقد يشكل على أكثر الناس حقيقة هذا القدر الذي يجب الإيمان به".[1]

وفي رسالته (إتحاف الأولياء برسالة الأنبياء)، ويذكر في بيان الفرق بين النبي والرسول أنه أمرٌ غير معتبر، ولم يُبْنَ على أصل علمي، إنما هو مما عمّ وانتشر، فذكر في مقدمته: "إن هذا التقسيم بصفة التفريق بين الرسول والنبي قد شاع على ألسنة العلماء والعوام حتى ألحقوه بعقائد الإسلام... وهو ليس له أصل من الكتاب ولا من السنة ولا من قول الصحابة".[2]

وفي رفضه لاعتبار التقليد ذكر في رسالته (القدر هو قدرة الرحمن)، عند توضيحه أن الخطأ في تفسير معنى القضاء والقدر يرجع إلى التقليد، قال: "إذ هو كلام بشر ينقل بعضهم عن بعض القول به فيشتهر وينتشر وربما كان غير صحيح"[3]، وقال ذلك في رسالته الفقهية: (الحكم الشرعي في الطلاق السني والبدعي): "إن عيب الكثيرين من المشتغلين بالعلم أنهم سجنوا أنفسهم في قمقم التقليد والتعصب"[4]، وهناك غيرها من النصوص التي دلت على عدم اعتباره للتقليد، وهذه القاعدة تقودنا إلى التي تليها.

3- لا يُترك الحق لانفراد قائله:

يرى الشيخ -رحمه الله- أنه لا عبرة بالانتشار سواء كان قول عامة الناس أم الفقهاء، ولابد من النظر في الرأي الجديد أو رأي الشخص وإن كان واحدًا، وأن هذا الرأي الواحد قد يوافق الحق والصواب، أو يكون هذا الأقرب إلى الحق من غيره، وهذه طريقة علمية موضوعية في النظر إلى المعلومة.

وتظهر هذه الطريقة في رسالة الشيخ (يسر الإسلام في أحكام حج بيت الله الحرام)، حيث ذكر في آخرها: "ومن تربى على مذهب قد تعوده واعتقد ما فيه وهو لا

(1) المصدر نفسه، ص48.
(2) المصدر نفسه، ص169.
(3) المصدر نفسه، ص27.
(4) مجموعة الشيخ، م2، ص489.

يحسن الأدلة الشرعية ولا تنازع العلماء فيها، فإنه لا يفرق بين ما جاء عن الرسول ﷺ وتلقته الأمة بالقبول، وبين ما قاله بعض العلماء مع تعذّر الحجة على صحته، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم".[1]

ورده على علماء الرياض قدّم بما في هذا المعنى، حيث قال: "إن عدم علم الناس للشيء ليس دليلاً على بطلانه في الشرع"[2]، وذكر أيضًا فيها: "وأنه ما من الناس إلا راد ومردود عليه"[3]، ورسالته بفضل الصدقة على الأضحية قدّم لها بهذا المعنى.

4- التفصيل دون التعميم:

من الطُرق العلمية المعتبرة التفصيل والاستيضاح، والتي يؤكد عليها الشيخ -رحمه الله-، ومن تأمل هذا في هذا العنصر يجده منطقيًا وموضوعيًا، بل يجده يزيل الإيهام ويحل الإشكال، وكثيرًا ما ينشأ الخلاف إما بسبب ألفاظ أو أحكام عامة فضفاضة يدخل تحتها الباطل والصواب، وتُفهم بعدة معانٍ؛ لأنها تحمل أوجه متعددة، أو اصطلاح كل قوم على شيء مختلف بهذا اللفظ.

وذكر الشيخ أهمية التفصيل في رسالته: (الإيمان بالقضاء والقدر على طريقة أهل السنة والأثر)، وذلك ببيان مقصود الكتابة، وقد وقع إشكال في معنى الكتابة، فبيّنها بالتفصيل، وقال: "والتحقيق أن الكتابة نوعان"[4]، وكذلك رده على عبارة "لا يغني حذر عن قدر"، حيث قال: "إن معناها ليس على إطلاقه، فإنه قد يندفع القدر بالحذر"[5]، ويفصّل بعد ذلك، وهذا من منهجه-رحمه الله- في عموم المسائل اعتماده على التفصيل دون التعميم.

القاعدة الثانية: النظر في كلام المخالف ودراسة ومناقشة أدلته:

بالنظر إلى ردود الشيخ وحواراته يُعلم أنه لا يرفض القول لمجرد الرفض، أو جهله ما عند المخالف، أو أن عنده استكبار يمنعه من الاطلاع عليه، أو أنه يدرس المسألة ويتبنى القول ثم يُلزم مخالفه بموافقته دون حجة أو بينة أو معرفة ما عند مخالفه.

ومما جاء عنه في سبيل ذلك رده على النصارى، حيث كتب: " وقالوا: إن المسلمين في فقر وتأخر في القوى الحربية والسياسية عن سائر الأمم من أجل اعتقادهم بالقضاء والقدر"[6]، وفي رسالته: (التزوج بالكتابيات وعموم ضرره على البنين والبنات) ذكر: "إن أكثر ما يتشدق به عشاق المرأة النصرانية قولهم: إنها متعلمة ومهذبة"[7].

---

(1) المصدر نفسه، ص113.
(2) المصدر نفسه، ص126.
(3) المصدر نفسه، ص139.
(4) المصدر نفسه، ص37.
(5) مجموعة الشيخ، م2، ص43.
(6) المصدر نفسه، ص60.
(7) المصدر نفسه، ص379.

وفي رسالته: (بطلان نكاح المتعة بمقتضى الدلائل من الكتاب والسنة)، وهي رسالة في أربع وثلاثين صفحة، رد بها الشيخ على عيسى عبد الحميد الخاقاني[1]، ظهر فيها مناقشة الشيخ -رحمه الله- لأدلة المخالف، وقد صرّح في مقدمتها بقوله: "هذه الرسالة مناقشة هادئة مدعّمة بالأدلة الشرعية والمنطقية لدعاوي القائلين بنكاح المتعة"[2]، وناقش فيها -رحمه الله– أدلة المخالف والرد عليها.

ومن رد الشيخ -رحمه الله-، قال: "فتراه يقول ذكر البخاري في كتابه كذا وذكر مسلم كذا وذكر الرازي كذا بما لا حقيقة له، ولم أجده ذكر في مقالته حديثًا واحدًا بلفظه أو معناه، لكنه عندما يسوق حديثًا كحديث الإمام علي رضي الله عنه أن رسول الله رخص في المتعة أول الإسلام، ثم نهى عنها عام خيبر وقبل عام الفتح نهيًا عامًا دائمًا إلى يوم القيامة، تراه يحتج بالمنسوخ من قوله رخص النبي ﷺ في المتعة ويترك الناسخ تغريرًا وتدليسًا لأسماع الناس"[3]، ويظهر جليًا من هذه الفقرة معرفته بدليل المخالف واطلاعه عليه.

وذكر الشيخ -رحمه الله- أن الأدلة من الكتاب والسنة وحتى عند الشيعة لا تجيزه[4]، وناقش –رحمه الله- الأدلة بكل موضوعية، وذكر رأي الزيدية[5] ولذلك فإن معظم ما وقع فيه صاحب المقالة كما يذكر الشيخ أنه كان يترك الناسخ المحكم الذي يجب العمل به، ويستدل بالمنسوخ الذي زال حكمه وبطل العمل به.

ومن الأدلة التي ناقشها ويرد عليها فتوى ابن عباس، قال: "على أن متعة النساء قد أبيحت في زمن أُبيح فيه أكل الميتة، وهذا معنى الفتوى التي قيل: إن ابن عباس أفتى بها. على أنه ليس بمعصوم، وقد زجره الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، فقال: ما أراك تاركًا هنيّاتك، أما علمت أن رسول الله ﷺ قد حرمها"[6].

وهكذا -رحمه الله- في سائر ردوده ورسائله، فإنه يناقش أدلة المخالف وينظر إليها بعين الإنصاف، ولا يهضم صاحب حق حقه، ولا يرفض القول لنسبته لشخص أو

---

(1) كانت هذه الرسالة عبارة عن رد على عيسى عبد الحميد الخاقاني، وهو عالم شيعي له مؤلفات كثيرة، وهو من أسرة علمية، وقد كتب مقالة يزعم فيها إباحة المتعة ويدعو إليه. للاستزادة انظر موقعه: www.shaikhissaalkhaqani.com

(2) مجموعة الشيخ، م2، ص389.

(3) المصدر نفسه، ص394.

(4) قال -رحمه الله-: "إن أساطين الشيعة ورؤساءهم يتعففون عن هذا العمل، ... وذكر أنهم يترفعون عنه لدناءته". يوجد في كتب الشيعة ما يدل على تحريمه ولعل ذلك ما رجع إليه الشيخ من كتبهم، فمن الكتب التي ذكرت تحريمه (الاستبصار)، (وسائل الشيعة)، (البحار)، و(السرائر)، ويبدو أن العرب منهم من يتعففون عنه، وذكر الشيخ أدلة المجيزين من الشيعة للتعدد ورد عليها. للاستزادة ارجع إلى رسالته.

(5) ذكر -رحمه الله- أن النكاح مؤبد عند الزيدية، فلا يجوز عندهم نكاح المتعة أو النكاح المؤقت.

(6) مجموعة الشيخ، م2، ص401.

طائفة، ولذلك نجده رد على من يحبهم ويوقرهم لما رأى أن قولهم لا يوافق الحق والدليل[1].

القاعدة الثالثة: الاتفاق على منطلقات ثابتة وقضايا مُسَلَّمة:

وهذه القاعدة من القواعد التي تمسك بها الشيخ في رسائله، ويظهر أثر ذلك من تأكيده على أن الشريعة جاءت بالتيسير، وذكر في رسالته (أحكام منسك حج بيت الله الحرام)، فذكر في أولها ما هو متفق عليه، فقال: "وإنه مما لا خلاف فيه ولا خفاء ما ثبت في البخاري ومسلم..."[2]، وبعد ذلك أورد كلام ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين المعني بتغير الفتوى واختلافها، وذلك باختلاف الزمان والمكان والحال والنية.

ويذكر هذا كله في جملة من المتفق والمجمع عليه، وبعد ذكره تيسير الشريعة، قال نقلاً عن ابن القيم: "الشريعة مبناها على الحكمة والمصلحة للعباد في المعاش والمعاد، وهي عدل ورحمة ومصالح، وكل ما خرج عن العدل والرحمة والمصلحة فليس من الشريعة وإن نُسب إليها"[3].

وبعد هذه المقدمة الطويلة، يردّ -رحمه الله- على من جعل من سنن الدين التشديد والغلو، ثم يذكر الرخصة والتيسير الذي هو من سمات هذا الدين، وهي آخر محطة، ثم يبدأ بعدها عنوان: (جواز جعل جدة ميقاتاً لركاب الطائرات)، وهو محل الخلاف.

فانظر كيف بدأ -رحمه الله- تقديمه بالمجمع عليه، ومنطلقاته الثابتة التي ليست محلاً للنقاش، ولم يبدأ بنقطة الخلاف، وكان هكذا –رحمه الله- في معظم رسائله، يبدأ بالمشترك والمتفق عليه، ثم ينتقل إلى ما هو مختلف عليه.

وعند خطابه –رحمه الله- للنصارى كان ينطلق مما يقرون به، فيذكر على سبيل المثال في رسالته: (تعصب النصارى ضد الإسلام وضد النبي محمد عليه الصلاة والسلام) ما يؤكد على مشروعية تعدد الزوجات، فذكر أحوال الأنبياء ممن يقرون هم بنبوتهم، ومن مصادرهم، فكتب -رحمه الله-: "كان لنبي الله داود تسع وتسعون زوجة، وكان لنبي الله سليمان سبعمائة زوجة من الحرائر وثلاثمائة من الجواري".[4]

القاعدة الرابعة: قطعية النتائج ونسبيَّتها:

مما اعتبر عند الشيخ في رسائله التفريق بين القطعي[5] والنسبي[1]، إذ من خلالهما يعرف المحاور ما يمكن أن يتم الاتفاق عليه، وما يجب الاتفاق عليه، وما يمكن أن يقع فيه الخلاف، ويكون الخلاف مقبولاً فيه.[2]

---

(1) سيأتي في الصفحات القادمة رده على ابن تيمية -رحمه الله- مع توقيره واحترامه له.
(2) مجموعة الشيخ، م2، ص27.
(3) المصدر نفسه، ص23.
(4) مجموعة الشيخ، م2، ص333.
(5) الأمور القطعية هي القضايا التي لابد من التسليم بها، وهي ما يكون من الثوابت ومن جملة المقدمات التي ثبتت بالعقل أو النقل، وهي التي لا يملك المخالف فيها إلا إعلان المكابرة أو السكوت عنها، أو قد تُنكر لعدم اعتبار الدليل.

نجد الشيخ -رحمه الله- في المسائل الظنية يصل إلى نتيجة على الرغم من أنها تحتمل أكثر من فهم وأكثر من تصور، ولا يجزم أنها الحق المطلق الذي ليس بعده إلا الباطل، فتجده في رسالته (أحكام منسك حج بيت الله الحرام) يقول: "لهذا وجب عليّ أن أبين للناس ما ظهر لي في حكمه حسب ما وصل إليه علمي، وقد يخفى عليّ ما عسى أن يظهر لغيري، إذ الحق فوق قول كل أحد، وفوق كل ذي علم عليم".[3]

ولو أخذنا هذه الرسالة باعتبارها تأكيد على هذه القاعدة، فسنجده في موضع آخر يرى أن الأمر لا يحتمل الخلاف، فيذكر -رحمه الله- في رسالته نصًا ملزمًا للفقهاء، وذلك لينطلق إلى ما يريد إثباته، فانطلق مما لا يختلف عليه، وكان ذلك بعد ذكر الحديث المعروف الذي جعل الناس يسألونه فما سُئل عن شيء من التقديم والتأخير إلا قال: "افعل ولا حرج"[4]، ثم ذكر عبارته: "وهذا النص قاطع للنزاع ودافع للخلاف إلى مواقع الإجماع"[5].

ويقول -رحمه الله-: "وليس لأحد أن يحتجّ بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة النص والإجماع ودليل مستنبط من ذلك تقدر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء، فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية ولا يحتج بها"[6]، وهذا النص يدل على صحة فهم وعلم ونظر ثاقب، إذ أنه فرّق بين ما يحتج به، وما يحتج له، وبيّن الطريقة المتّبعة في مسائل النزاع للوصول إلى الحق.

المبحث الثالث: آداب (أخلاقيات) الحوار عند الشيخ

جانب الخُلق والأدب من الأمور التي تميز بها الشيخ -رحمه الله- ، وهذا الأمر له أثره وقيمته العظيمة، إذ قد يُعادى الفقيه أو القاضي لغرابة أحكامه أو لصرامتها، وإن كان عند الشيخ من الأقوال ما هي معتضدة بالدليل، إلا أنها كانت في بعض الأحيان مما لم يألفه الناس، وكانت رسائله في مسائل العقيدة صارمة، فكانت الآداب التي يتحلى بها

---

(1) الأمور الظنية أو النسبية هي التي يحتملها العقل أو النقل، وإن وقع فيها خلاف فإنه يكون على غلبة ظن، ويُعذر المخالف إذا لم يتبين له الحق، أو غلب على ظنه رجحان قول على آخر، وغلبة الظن هو ما يكون محتملاً ليس كالشك أو الوهم.

(2) للاستزادة حول معرفة تفاوت العلوم ومراتبها، وما يتعلق بالنظر، العلم، الوهم، والشك. انظر في كتب أصول الفقه، منها على سبيل المثال: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، البحر المحيط في أصول الفقه، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، ط2، م(1 و2).

(3) مجموعة الشيخ، م2، ص21.

(4) جزء من حديث عبد الله بن عمرو في المتفق عليه. انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها، (33/1)، حديث رقم (83)؛ صحيح مسلم، كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي، (948/2)، حديث رقم (1306).

(5) مجموعة الشيخ، م2، ص83.

(6) المصدر نفسه، ص113.

في رده سببًا لقبول قوله، أو على الأقل عدم وجود غضاضة منه عند كثير من العلماء والمنصفين.

ومن المعلوم أن الأدب يدل على العلم، والعلم الشرعي الأصل فيه أنه يزكّي النفس ويهذبها، وهكذا كان الشيخ -رحمه الله-، فمن يرى كتاباته وردوده تتجلى فيها أخلاق العلماء، ويعجب من سعة صدره والتماسه الأعذار لمخالفيه، وقد ذكرت في رسالة أخرى أن من صفات الشيخ الصبر، ولعل هذه الآداب هي من ثمار الصبر، وصدق النبي -ﷺ-، حين قال: "وما أعطي أحدٌ عطاءً خيرًا أوسع من الصبر"[1].

ومن هنا سأذكر أهم الآداب التي كان الشيخ -رحمه الله- يراعيها في رده وحواره مع المخالف، وسأدلل على كل أدب منها ببعض عبارات الشيخ من رسائله، وهذه الآداب إنما هي على سبيل التمثيل لحسن أدب الشيخ -رحمه الله- في الرد وفي التعامل مع المخالف.

1- التزام القول الحسن، وتجنب منهج التحدي والإفحام:

من خلال رسائل الشيخ –رحمه الله- تجده يلتزم بالقول الحسن في حواره، وكان ينتقي العبارات المناسبة للرد، وليس من منهج التحدي والإفحام، فهو يعرض وجهة نظره ويعضدها بالدليل، ثم يطلب من مخالفه النظر في قوله وأدلته والرد عليه وتوضيح الخطأ إن وجد، ثم نجده حين يرد على مخالفه فإنه يتلطف معه إن كان الخطأ غير مقصود أو ليس بسبب قصور.

والأدب عند الشيخ-رحمه الله- يظهر في نقاشه لعموم المسائل، فإذا نظرنا في كل ما كتبه لا تجد فيه شيء مما يخالف حُسن الأدب، أو عدم التزامه بالقول الحسن، ولا تجده يتعرض لشخص أحدٍ في الحوار، فكلامه دائمًا عن المسألة وتصويبها لتصويرها على حقيقتها أو لبيان الحكم فيها، دون التعرض أو الإنشغال بالأشخاص.

ولأن هذا الأدب يصعب تتبعه وحصره؛ لوجوده في كل الرسائل، وهو في عمومها، إلا أنه مما يدل على أنه منهج له، ما ذكره في رسالة (إتحاف الأحفياء برسالة الأنبياء)، حيث قال: "وقد صنف شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة سماها رفع الملام عن الأئمة الأعلام[2]... سيجد سعة لعذرنا ومندوحة عن عذلنا"[1]، واطّلاعه على هذه الرسالة ودعوته لقراءتها كفيل بإلزامه بها، وهذا دليل على قناعته بها.

---

(1) جزء من حديث أبي سعيد الخدري عندما سأل الأنصار النبي –ﷺ-. انظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، (122/2)، حديث رقم (1469)؛ سنن النسائي، كتاب الزكاة، الاستعفاف عن المسألة، (95/5)، حديث رقم (2588)، [حكم الألباني: صحيح].

(2) هذه الرسالة تتكلم عن أسباب نشأة الخلاف بين العلماء، وقد جعلها الإمام في ثلاثة أسباب، الأول منها: عدم اعتقاد أن النبي ﷺ قاله، الثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول، والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ، وأراد الإمام بهذا المؤلف رفع الملام والتماس الأعذار لأهل العلم لأن الأصل فيهم الأمانة والديانة، فإذا ما خالف قولهم الدليل فلا يكون ذلك سببًا للطعن فيهم، وذكر -رحمه الله- فيها عشرة أسباب لوقوع الخلاف، وهي رسالة نفيسة طبعت عدة طبعات، أقصرها طبعة بـ93 صفحة من الحجم المتوسط، وأطولها طبعة دار العاصمة وصلت إلى (340) صفحة.

2- حرصه على توحيد الصف:

من خلال كلام الشيخ -رحمه الله- يمكن للباحث أن يستخلص هذه النتيجة مباشرة، وذلك بسبب عرضه للمسائل بوضوح، وتعضيدها بالدليل، ثم أدبه وأخلاقه مع المخالف، فالشيخ حريص كل الحرص على توحيد الكلمة وعدم الاختلاف، ويسعى لبيان مواطن الاتفاق وعدم الشقاق، وهذا ما يظهر من أسلوبه وحواره.

ويتبين للباحث كذلك من خلال العناوين والمسائل[2] التي كان يبحثها الشيخ ويعالجها، وتصريحه بهذه الغاية في بعض كلامه، وفي ختام بعض رسائله، وقد أثنت عليه رابطة العالم الإسلامي بهذا الأمر تحديدًا[3]، لما لمسته من عبارات الشيخ ومنهجه تحديدًا.

وأكتفي بالتدليل على هذا الأدب بما ذكره الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي[4]، حيث أشاد بجهود الشيخ في رسالة أرسلها له، وذكر في ختامها: "ونظرًا لما لسماحتكم من مكانة علمية مرموقة وغيرة دينية معروفة وحرص على توحيد الكلمة وجمع الشتات في ظل الأحكام الشرعية والتعاليم الإسلامية"[5].

3- تقدير الخصم واحترامه والتماس العذر له:

من حسن أدب الشيخ عبد الله بن زيد –رحمه الله- مع المخالف، أنه يحترمه، ويحرص على كسبه وده، دون إقصائه أو اتهامه، بل كان يلتمس له المعاذير ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ويثني عليه إذا أحسن وإذا أصاب في شيء، ولا يهضمه حقه.

كان -رحمه الله- يبين للمخالف الدليل بأفضل طريق للأخذ بيده إلى الحق، حيث يبين له الدليل مستقلاً دون رده إلى قوله أو رأيه، ما له من أثر كبير على شخصية المخالف، وهو سبب لاحتوائه وإقناعه بالمسألة أو الحكم.

يقول أبو حامد الغزاليّ: "التعاون على طلب الحق من الدّين، ولكن له شروط وعلامات؛ منها أن يكون في طلب الحق كناشد ضالّة، لا يفرق بين أن تظهر الضالّة

---

(1) مجموعة الشيخ، م1، ص183.

(2) انظر رسالة (اجتماع أهل الإسلام على عيد واحد كل عام وبيان أمر الهلال وما يترتب عليه من الأحكام) و(رسالة إلى المسؤولين عن التعليم بشأن الإخلاص في العمل) وترجمته في كتاب ابنه الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله آل محمود (جواهر الشعر).

(3) طلبت رابطة العالم الإسلامي من الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود القيام بدراسة حول إثبات رؤية الهلال وما يترتب عليه من أحكام، وطلبوا منه ذلك -رحمه الله- لما رأوا من غزارة علمه وسعة اطلاعه، كان ذلك في 1390/10/14هـ الموافق 1970/12/12م.

(4) الشيخ محمد سرور الصبان ولد في مدينة القنفدة عام 1316هـ الموافق 1898م، تدرج إلى أن وصل إلى منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة العربية السعودية، في عام 1366هـ عمل مديرًا لإدارة الحج، كان رئيسًا للرابطة من ربيع الثاني 1382هـ الموافق أغسطس 1962م إلى ربيع الثاني 1390هـ الموافق يونيو 1970م، وكان أديبًا -رحمه الله- وقد طبع الكثير من الكتب على نفقته، وأهدى جامعة الملك سعود أكثر من 50.000 مخطوطة، توفي -رحمه الله- في الخامس عشر من ذي الحجة لعام 1390هـ. للاستزادة انظر موقع رابطة العالم الإسلامي: www.themwl.org، وجريدة الرياض العدد الصادر بتاريخ 2014/9/10م.

(5) مجموعة الشيخ، م2، ص236.

على يده أو على يد معاونه، ويرى رفيقه معينًا لا خصمًا، ويشكره إذا عرَّفه الخطأ وأظهره له"[1]، وهكذا كان الشيخ مع مخالفه.

ومما يظهر ذلك إظهاره هذا التقدير أثناء مخالفته لشيخ الإسلام مع توقيره واحترامه[2]، وكذا في رده على الشيخ عبد العزيز بن رشيد رئيس هيئة التمييز بالمملكة العربية السعودية، ففي رده لم يكن يذكر اسم مخالفه إلا ذكر الشيخ أو فضيلة الشيخ، وقال عنه: "إن الشيخ عبد العزيز -رحمه الله- لديه قوة ونشاط في الرد والنقد"[3]، وقال عنه: "وإنا لنرجو لفضيلة الشيخ عبد العزيز في جهده ونقده جزيل الأجر والثواب، سواء أخطأ في النقد أو أصاب"[4]، وكذا رده على الرسالة المتعلقة بأحكام الأضحية، فقال: "إنه قبل شروعي في النقد سأنشر محاسن ما عرفته عن الشيخ عبد العزيز"[5]، وهذا مثال يدل على احترام الشيخ لمخالفه وحسن ظنه به والتماس العذر له.

4- البُعد عن التعصب:

من الآداب التي يلتزم بها الشيخ -رحمه الله- قبل أن يُلزم خصمه بها طلب الحق ونبذ التعصب، ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها أن الهدف من الحوار هو الحق، والوصول إليه، ولن يتم الوصول للحق مع التعصب.

وهذا الأصل يعد قاعدة للمتحاورين يجعلهما على كفة واحدة فلا أحد فوق الحق، ويُلزم هذا الأصل المحاور والمخالف بالخضوع للحق إذا ظهر وتبين، كما أن فيه تواضع ضمني بأن المحاورين يطلبان الحق ولا يطلبان الانتصار لأنفسهما أو الأتباع، وإنما هو الحوار والنقاش ورد الحجة بالحجة لطلب الحق لا غير.

والتعصب ذمه العلماء وإن كان للحق، يقول أبو حامد الغزالي: "إن التعصّب من آفات علماء السوء، فإنهم يُبالغون في التعصّب للحقّ، وينظرون إلى المخالفين بعين الازدراء والاستحقار، فتنبعث منهم الدعوى بالمكافأة والمقابلة والمعاملة، وتتوفر بواعثهم على طلب نُصرة الباطل، ويقوى غرضهم في التمسك بما نُسبوا إليه. ولو جاؤوا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة، لا في معرض التعصب والتحقير لأنجحوا فيه، ولكن لما كان الجاه لا يقوم إلا بالاستتباع، ولا يستميل الأتْباع مثلُ التعصّب واللعن والتّهم للخصوم، اتخذوا التعصب عادتهم وآلتهم"[6].

---

(1) الإحياء، ج1. نقلاً عن: صالح بن عبد الله بن حميد، أصول الحوار وآدابه في الإسلام، دار المنارة للنشر والتوزيع، ط1، ص19.

(2) الشيخ مع عدم اتفاقه مع شيخ الإسلام في بعض المسائل إلا أنه أقر له بفضله ومكانته. انظر: مجموعة الشيخ، م1، ص121.

(3) مجموعة الشيخ، م5، ص190.

(4) المصدر نفسه، ص192.

(5) المصدر نفسه، ص113.

(6) الغزالي، الإحياء، ج1، نقلاً عن: صالح بن عبد الله بن حميد (مصدر سابق)، ص20.

وتجرد الشيخ للحق يتضح من خلال ما ذكره في رسالته: (إتحاف الأحفياء برسالة الأنبياء)[1]، إذ بعد مناقشته للأدلة وطرحه للموضوع، قد أورد –رحمه الله- في آخر الرسالة هذه الفقرة التي تدل على تطلّعه للحق وانقياده له، حيث قال: "لأني وإن كنت أرى في نفسي أني أصبت فيما قلت مفاصل الإنصاف والعدل، ولم أنزع فيه إلى ما يأباه النقل أو ينفيه العقل، لكنني أعرف بأنني فرد من بني الإنسان الذي هو محل للخطأ والنسيان، فعلى كل أخ مخلص منصف أن يعيد دراسته ويُعجم عود فراسته ليتضح له معناه ويقف على حقيقة مغزاه ومبناه، فإن تبيّن له أني خلطت في الدراية وأخطأت في الرواية، وجب عليه أن يكشف لي بكتاب عن وجه ما خفي علي من الصواب، فإن الحق أحق أن يتّبع، والعلم جدير بأن يستمع، والقصد واحد، والغاية متساوية"[2].

5- ضرورة البيان:

يقول -رحمه الله- في مقدمة رسالته (مباحث التحقيق لبيان ضرورة البيان): "فإن من واجب العالم المحتسب القيام ببيان ما وصل إليه علمه من معرفة الحق بدليله مشروحًا بتوضيحه والدعوة إليه والصبر على الأذى فيه لكون العلم أمانة والكتمان خيانة، ومن المعلوم أن العلوم تزداد وضوحًا، والشخص يزداد نضوجًا بتوارد أفكار الباحثين وتعاقب تذاكر الفاحصين؛ لأن العلم ذو شجون يستدعي بعضه بعضًا، وملاقاة التجارب من الرجال تلقيح لألبابها، وعلى قدر رغبة الإنسان في العلم وطموح نظره في التوسع فيه بطريق البحث والتفتيش عن الحق في مظانه تقوى حجته وتتوثق صلته بالعلم والدين، لكون العلم الصحيح والدين الخالص الصريح شقيقين يتفقان ولا يفترقان، ورأسهما خشية الله وتقواه: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ**﴾[3]".[4]

وهذا الأدب يبين سبب تأليفه للرسائل وتوضيحه للمسائل، حيث يرى-رحمه الله- أن هذا واجبٌ عليه، ويقول في رسالته (الجهاد المشروع في الإسلام): "إن الناس يستفيدون من المتحررة آراؤهم والمستقلة أفكارهم في حدود الحق كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وأشباههما، أكثر مما يستفيدون من المقلدة لشيوخهم وعلماء مذاهبهم؛ إذ المستقل بفكره هو من يستفيد من بحث غيره بصيرة وفكرة وزيادة معرفة"[5].

وهذه بعض آداب الشيخ في الحوار، وهي على سبيل التمثيل لا الحصر، والباحث من خلال نظره في كتب الشيخ يجد ما ذكر وزيادة، ولكن كان المقصد من هذا المطلب بيان جملة من القواعد العلمية والآداب التي تحلى بها الشيخ، وأنه -رحمه الله- له منهج وقواعد علمية يستند إليها ويبني عليها أقواله، وعنده -رحمه الله- تزكية ذاتية ينجذب إليها القارئ، وآداب يخاطب بها المخالف.

---

(1) مجموعة الشيخ، م1، ص167.
(2) مجموعة الشيخ، م1، ص184.
(3)سورة البقرة: آية 282.
(4) مجموعة الشيخ، م5، ص101.
(5) المصدر نفسه، ص17.

الخاتمة

بعد حمد الله على توفيقه، والصلاة والسلام على رسول الله -ﷺ- ومصطفاه؛ وبعد أن سردنا دور عالم جليل وبيان قواعده العلمية وأدبه في الحوار، لابد لنا من اختتام ما بدأناه بأهم النتائج والتوصيات في النقاط الآتية:

أولاً: أهم النتائج:

1. أن الشيخ –رحمه الله- كان له مصادره التي ضبط بها قواعده العلمية وآدابه في الحوار؛ وهي: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، والعقل، ومراعاته للعلوم التطبيقية الحديثة، واللغة العربية وقواعدها ومصادرها، وكذلك تتبّعه للأعراق الإجتماعية وعدم مخالفتها، وغير ذلك.
2. أن الفرق بين القواعد العلمية والآداب، كالفرق بين الجانب العلمي والأدبي، فالآداب يقصد بها الجانب الأخلاقي عند الشيخ، أما القواعد العلمية ما يتعلق بالمعلومة.
3. أن الشيخ –رحمه الله- له منهج علمي في الحوار، كما له قواعد علمية يعتمدها في منهجه، منها:
   - القاعدة الأولى: استخدام الطرق العلمية وعدم اعتبار غيرها لمعرفة صحة المعلومة.
   - القاعدة الثانية: النظر في كلام المخالف ودراسة ومناقشة أدلته.
   - القاعدة الثالثة: الاتفاق على منطلقات ثابتة وقضايا مُسَلَّمة.
   - القاعدة الرابعة: قطعية النتائج ونسبيَّتها.
4. أن من آداب الشيخ –رحمه الله- في الحوار: التزام القول الحسن، تجنب منهج التحدي والإفحام، الحرص على توحيد الصف، تقدير الخصم واحترامه والتماس العذر له، البُعد عن التعصب، وضرورة البيان.

ثانيًا: أهم التوصيات:

أوصي نفسي وإخواني طلبة العلم بتقوى الله أولاً، ثم أوصيهم بالاستفادة من تراث أهل العلم.

- الاستفادة من الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود كونه منارة على طريق العلم، وأستاذ يُستفاد منه الجلد على طلب العلم، والحث على الثقافة الواسعة وسعة الاطلاع، والسفر في طلب العلم وبُعد النظر.

- الاستفادة من الشيخ عبد الله -رحمه الله- في سعة الصدر للمخالف، وإننا في زمن ضاقت فيه الصدور، فصار أصحاب المنهج الواحد يختلفون ويتهاجرون رغم كثرة المشتركات، والشيخ عبد الله مثال حسن وعملي في تعامله مع المخالف، وحسن الأدب معه.
- أن يستعين شبابنا المعاصر بهذه القواعد والآداب التي بنى عليها الشيخ محمود –رحمه الله- منهجه في الحوار، والتي كان لها دور عظيم في خدمة الدين طوال حياته.

قائمة المصادر والمراجع

1) **أصول الحوار وآدابه في الإسلام**، صالح بن عبد الله بن حميد، دار المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

2) **البحر المحيط في أصول الفقه**، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدين، تحقيق: عبد القادر عبد الله العاني، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، الطبعة الثانية.

3) **تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، الإمام عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة.

4) **تيسير مصطلح الحديث**، د. محمود الطحان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة.

5) **جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد**، محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن منصور بن عبد القادر بن محمد بن علي بن حامد بن ياسين (1250 – 1333هـ)، القسم الثاني.

6) **جواهر الشعر**، عبد الرحمن بن عبد الله بن زيد آل محمود، وزارة الثقافة والفنون والتراث، دولة قطر، الطبعة الثانية 2013م.

7) **شرح مختصر الروضة**، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، المجلد الثالث.

8) **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، د. مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة.

9) **مجموعة الفتاوى**، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمة الحرّاني، اعتنى به وخرّج أحاديثه: عامر الجزّار – أنور الباز، دار ابن حزم، بيروت –لبنان، الطبعة الرابعة، 1432هـ/2011م.

10) **مجموعة رسائل وخطب الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، عبد الله بن زيد آل محمود**، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الثانية 1429هـ / 2008م.

11) **منهج الشيخ العلامة عبدالله بن زيد في تقرير العقيدة**، د. عبد العزيز بن أحمد البداح، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى 1432ه – 2011م.